محاضرة رقم: 4	
الكلية	التربية للعلوم الإنسانية
القسم	الجغرافية
اسم المادة باللغة العربية	تأريخ الوطن العربي الحديث
اسم المادة باللغة الانكليزية	The History of the Modern Arab World
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	2021-2020
الفصل الدراسي	الأول
المحاضر	م. م. علي جاسم محمد خليفة
عنوان المحاضرة باللغة العربية	نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	The system of government and administration in the Ottoman Empire
المراجع والمصادر	إبراهيم خليل احمد/ تاريخ الوطن العربي الحديث في العهد العثماني (1516-1916)
	اسماعي ياغي / العالم العربي في التأريخ الحديث
	سيار كوكب الجميل/ تكوين العرب الحديث.

نظام الحكم والإدارة العثمانية في المشرق العربي والمؤسسات العسكرية

التنظيم السياسي والإداري :

اهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن السادس عشر والتي استمرت قرابة أربعة قرون بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الإدارة والمجتمع مستندين في ذلك إلى مصدرين أساسيين ، أولهما : النظم التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية ، وثانيهما : النظم التي كانت سائدة في الأقطار العربية قبل احتلالهم لها ، وسنلقي فيما نستقبل نظرة على التنظيم العثماني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

1- التنظيم السياسي والاداري :

أ- الخليفة : كانت الخلافة إحدى الأسس التي ارتكزت إليها فلسفة الحكم العثماني ، فقد عد العثمانيون دولتهم استمرارا للدولة العربية الإسلامية التي سقطت سنة 1258 وادعوا أنهم أصحاب رسالة تدعوهم إلى تحقيق أهداف الإسلام الكبرى ومنها مد حدود الإسلام وتوسيعها وحمايتها من الأطماع الأجنبية والمحافظة على العقيدة الإسلامية القويمة ، وحين احتل السلطان سليم الأول مصر سنة 1517 حرص على مقابلة محمد المتوكل آخر الخلفاء العباسيين ، وكان يعيش في القاهرة آنذاك وعامله بما يستحقه من تبجيل واحترام ثم اصطحبه إلى استانبول .

تداول المؤرخون رواية تنازل الخليفة العباسي المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول وتسليمه الآثار النبوية الشريفة المؤلفة من بيرق – علم – الرسول الكريم وبردته انتقلت ، وكأن الخلافة انتقلت إلى آل عثمان الذين تورثوها حتى ألغيت سنة 1924 ، ومن الذين ذكروا هذه الرواية المؤرخ دوسون في كتابه " لمحة عامة للامبراطورية العثمانية " بيد أنه لم يشر إلى المصدر الذي استند إليه ، ومن المؤرخين الذين أشاروا إلى الرواية نفسها محمد فريد ولين بول ومارك سايكس ووليم موير ،وآخرون ، ويستند يؤيدون قضية التنازل إلى بعض الادلة ، ومنها إن الاثار الخاصة بشعائر الخلافة ما تزال محفوظة في مسجد أبي أيوب الانصاري باستانبول وهي نفس الاثار التي تسلمها السلطان سليم في مصر ، كما إن بعض المرتبطين بالسلطان سليم كانوا يطلقون عليه لقب الخليفة ، ومن هؤلاء معاصره المؤرخ ابن زنبل ، وقد لقب بركات شريف مكة السلطان سليمان سنة 1520 بلقب " خليفة الله " .

لا تؤيد المصادر الحديثة الراي الذي يقول بحدوث تنازل خاصة وإن العثمانيين لم يكونوا يملكون الشرط الواجب توفره في خليفة المسلمين وهو الانتماء بالنسب إلى قريش ، كما إن الخليفة المتوكل سرعان ما عاد إلى القاهرة ليواصل مهامه الدينية حتى وفاته 1543 ، يضاف إلى هذا أن العثمانيين لم يستعملوا لقب خليفة بعد إخضاعهم الوطن العربي وإنما اكتفوا بقلب " السلطان " الذي لم تكن سلطته في منشئها مستندة إلى اختيار إلهي ، وإنما كانت بفضل السيف وضمن حدود الشرع ، ومن هنا فقد كانوا يفضلون كثيرا لقب " خادم الحرمين الشريفين " .

إن المؤرخين الذين ينكرون حادثة التناول يشيرون إلى عدد من الأدلة التي تؤيد وجهة نظرهم ، ومنها :

1- لم يرد في كتابات المؤرخين الرسميين الذين اصطحبهم السلطان سليم معه إلى مصر ما يدل على أن الخليفة المتوكل على الله تنازل عن الخلافة للسلطان سليم ، فكتابات المؤرخ التركي أحمد فريدون وهي نوع من اليوميات التي تسجل ما فعله السلطان سليم في مصر حتى عودته لا تشير إلى هذه الحادثة مع أنها ذكرت تفصيلات دقيقة وتصف هذه

اليوميات الخليفة العباسي بأنه الخليفة المتوكل على الله مولانا محيي الدين من آل العباس الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية .

2- إن ابن اياس المؤخر المصري المعاصر إلى عهد السلطان سليم إلى مصر قد دون الكثير من الوقائع العثمانية دون أن يذكر شيئا عن التنازل .

3- إن أقرب المؤلفات التاريخية إلى عهد السلطان سليم وهو المعروف باسم " تاج التواريخ " لمؤلفه سعد الدين ابن شيخ الإسلام الذي صاحبه سليم أثناء غزوه لمصر لا يذكر شيئا عن الخلافة .

4- أن نقود السلطان سليم لا تحمل لقب خليفة .

5- إن خطباء في مصر ذكروا سليما بلقب سلطان .

6- السلطان سليم كان يبعث الرسائل إلى ابنه ونائبه في استانبول الأمير سليمان يخبره فيها بتفاصيل الأحداث ولم يرد في رسائله خبر تنازل المتوكل عن الخلافة له .

7- إن لقب الخليفة فقد أهميته منذ زمن طويل ، وإن أمراء ضعفاء من السلاجقة والموحدين والهنود والجلائريين قد تلقبوا به ، لذلك فالسلاطين العثمانيون كما يشير إلى ذلك توماس آرنولد لم يكونوا بحاجة إلى اللقب . ويبدو أن السلطان سليم نفسه لم يكن ليهيم به لأن الخليفة المتوكل وقع في أسره وكان يستطيع إرغامه على التنازل عن الخلافة ولكنه لم يفعل ذلك .

8- إن من الوثائق المهمة التي تدعم الرأي القائل بعدم التنازل وثيقة رستم باشا عبد الكريم وكان وزيرا في عهد السلطان سليمان بين سنتي 1544 – 1552 وهي مؤرخة في سنة 1557 تشير إلى ألقاب السلطان سليم جميعها دون ان يكون من بينها لقب خليفة .

لعل أول نص رسمي ورد فيه لقب الخليفة هو معاهدة كوجك كينارجي التي وقعت سنة 1774 بين السلطان عبد الحميد الأول 1774 – 1789 وامبراطورة روسيا كاترينا الثانية ، وبموجب هذه المعاهدة وافقت روسيا أن يكون للسلطان العثماني كخليفة للمسلمين الحق في

حماية المسلمين في شبه جزيرة القرم ، وهذا ينسجم مع السياسة الإسلامية التي تبنتها الدولة لمواجهة الحركات القومية .

ومهما يكن من أمر فإن الرواية الشائعة عن التنازل لا تستند إلى أساس تاريخي ، إذ اختلقت بعد عهد السلطان سليم واستفاد منها السلاطين العثمانيون وساعدتهم في استسلام المسلمين من العرب والعناصر الأخرى واخرت كثيرا نشوء الوعي القومي عندهم ، إن لقب الخليفة سرعان ما بدا يحتل اهمية كبيرة عند السلاطين العثمانيين في القرن الثامن عشر وذلك حين بدت علامات تدهور الدولة وانحطاطها .

وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وحين بدأت الدعوة إلى وجوب قيام خلافة عربية محل السلطنة العثمانية على المفكر العربي عبد الرحمن الكواكبي وحين اشتدت المنافسة بين الدول الاستعمارية لتمرين الدولة العثمانية أبرز السلاطين العثمانيين لقب الخليفة لإخافة الدول الأوربية وخاصة بريطانيا التي كانت تحكم ملايين المسلمين في الهند .

ب- **السلطان والحكومة :**

كان السلطان العثماني يعرف بلقب " خنكار " أو " باديشاه " ومعنى ذلك السلطان الأعظم أو الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط فيه أن يكون تركي الأصل ، لذلك تركز الولاء في الدولة لآل عثمان " عثمانلر " وحدهم وهم كما أشرنا من قبل أسرة تركية تدعي الانتماء في الاصل (ولو بدون مبرر كبير) إلى قبيلة اوغوز التي انحدر منها السلاجقة كذلك من قبل ، وقد تشبثت الأسرة العثماني بأصلها العرقي هذا لتستهوي به رجال القبائل التركية ، وكانت الدولة العثمانية في جميع أدوارها التاريخية تستعمل بعض الرموز والأساليب المستمدة من أصول قبلية تركية كأذناب الخيل " الطوغ " التي كانت علامة على الرتبة في الحكومة ، وكانت التركية لغة البلاط والقيادة في الجيش ودوائر الحكومة ولكن هذا لا يعني ، وخاصة في المراحل الأولى أن هناك تركيزا على عرق أو جنس معين ، فالموظف في خدمة السلطان العثماني لم يكن يعد نفسه بحكم الضرورة تركيا في اصله ولو أنه كان يستعمل اللغة التركية ، وقد تمسك العثمانيون منذ البدء بكلمة " عثماني " تعبيرا عن الاعتزاز بالانتساب إلى عثمان من جهة واستعلاء على

أجناس تركية متخلفة في نظرهم ، كانت تقطن في آســيا من جهة أخرى ، وكثيرا ما اســتخدم العثمانيون حتى أوائل القرن التاسـع عشـر كلمة تركي بمعنى الفلاح الجاهل تهكما به أو تحقيرا له .

عد احد المؤرخين وهو الدكتور عبد العزيز الشناوي الحرب العثمانية اليونانية التي نشبت ســنة 1897 تاريخا تغير فيه تغيرا تاما مدلول كلمة أتراك وتركي للدلالة على الوطن التركي والشعب التركي ، ويستند في رأيه إلى قصيدة نظمها الشاعر العثماني محمد أمين بك خلال تلك الحرب جاء فيها : ((بن برتوركم جنسـم اولودر : ومعناها : أنا تركي ديني وجنسـي من أعظم الأديان والأجناس)) .

لقد عرفت الدولة العثمانية في التاريخ بعدة أسـماء ، ففي عصـورها الأولى أطلق عليها " دولت علية " أي الدولة العلية ، ثم سميت بسلطنة سنية أي السلطنة السنية ، كما أطلق عليها بعد اتســاع ممتلكاتها في أوربا وآســيا وافريقيا امبراطور لق عثمانلي أي الإمبراطورية العثمانية ، وعرفت كذلك باسم دولت عثمانلي ، أي الدولة العثمانية ، وارتاح العثمانيون للاسمين الاخيرين لاحتواء كل منهما على لقب عثمانلي ، إذ كانوا يعتزون بانتســابهم إلى عثمان الأول مؤســس الدولة يرون فيه المثل الأعلى للحاكم المسلم .

تمتع السـلطان العثماني بسـلطة عسـكرية ومدنية مطلقة ، فالأمر الذي يصـد منه كان يكفي لإعدام الاشخاص ومصادرة أموالهم دون محاكمة أو سؤال ومع عن صلاحياته كانت تبدو مفيدة ، بصـورة نظرية بحكام الشـريعة الإسـلامية ، إلا ان العلماء أي رجال الدين كانوا لا يتأخرون عن إيجاد الأحكام وإصـــدار الفتاوى التي تخدم مآرب الســـلاطين وتضـــفي على أوامرهم وتصـرفاتهم صـفة شـرعية ، ويلي السـلطان شيخ الإسـلام وهو الرئيس الاعلى للعلماء ، وهناك الصـدر الاعظم أي رئيس الوزراء وكان يقوم بإعانة السـلطان في إصـدار القوانين وإدارة البلاد ويطلق على الحكومة المركزية للدولة اسم الباب العالي ، ويتولى الشؤون الخارجية ريس افندي ، وهو بمثابة وزير الخارجية ، وكان ثمة ديوان مركزي يترأســه الســلطان ويضــم كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين ورجال الدين .

وهذا الديوان لا يحكم وإنما كان يناقش المسائل ويخطط السياسة العامة للدولة ، وكان السلطان يواظب على حضور جلساته ، ولكن بعد عهد السلطان سليمان القانوني تلكأ السلاطين في حضور جلساته واكتفوا بالسماع إلى ما كان يدور فيه من مناقشات ، فكان ذلك من أسباب تدهور الدولة العثمانية .

تألفت الدولة العثمانية من وحدات إدارية وعسكرية عرفت بالايالات ، والايالات تنقسم إلى سناجق أي ألوية وكان يعهد بشؤون الايالة إلى باشا يسمى بكلر بكي ، بمعنى بك البكوات ، ويعتبر برتبة مير ميران ، بمعنى أمير الأمراء ، ويعهد بشؤون اللواء إلى بك يسمى سنجق بكي ، بمعنى بك اللواء ، ويعتبر مير لوا ، بمعنى أمير اللواء ، وقد بلغ عدد الايالات التي تألفت منها الدولة العثمانية في أوائل القرن السابع عشر 32 ايالة منها 15 ايالة كانت عربية ، وفي الواقع هذه التقسيمات الادارية لم تجر على أساس تمييز الأقطار العربية عن غيرها ، ولذلك نجد أن بعض المدن العربية كانت تتبع ايالات غير عربية ، أما الايالات العربية فكانت على التوالي ايالة الشام ، ايالة طرابلس الشام ، ايالة حلب ، ايالة الرقة ، ايالة الموصل ، ايالة شهر زور ، ايالة بغداد ، ايالة البصرة ، ايالة الاحساء ، ايالة اليمن ، ايالة مصر ، ايالة الحبش ، ايالة تونس ، ايالة طرابلس الغرب ، ايالة الجزائر .

أما في القرن التاسع عشر فقد أصبحت الدولة العثمانية وحدات إدارية سميت بالولايات ، وتنقسم الولاية إلى سناجق (الوية) الألوية إلى أقضية ، والأقضية إلى نواحٍ ، وكان على رأس الإدارة في الولاية الوالي ، وفي كل لواء متصرف ، وفي كل قضاء قائمقام ، وفي كل ناحية مدير ناحية ، وقد بلغ مجموع الولايات العربية خلال الفترة المذكورة 12 ولاية و 4 متصرفيات مستقلة ، وهذه الولايات هي : ولاية الحجاز ، ولاية بيروت ، ولاية اليمن ، ولاية البصرة ، ولاية بغداد ، ولاية الموصل ، ولاية حلب ، ولاية سوريا ، ولاية الجزائر ، ولاية طرابلس الغرب ، ولاية تونس ، ولاية مصر .

أما المتصرفات فهي متصرفية القدس ، متصرفية بنغازي ، متصرفية دير الزور ، متصرفية جبل لبنان ، وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات بالعاصمة استانبول .

ولم يكن للعرب طيلة الفترة العثمانية كيان سياسي خاص بهم ، ولم يمارسوا بصورة عامة اية سلطة سياسية مباشرة ولكن هذا لم يمنع العثمانيين من مراعاة الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية ، إذ لم يحاولوا في بداية الامر التغلغل في حياة السكان طالما حافظوا على ولائهم للحكم العثماني ، وكان المجتمع مقسما إلى طبقتين الأولى وهي الأكثرية وتضم المنتجين للثروة من العمال والفلاحين والحرفيين وهم يدفعون الضرائب للحكام ، أما الطبقة الثانية فهم الحكام ويمثلون الأقلية ولا يدفعون الضرائب ولا يقومون بأي عمل إنتاجي وإنما ينصرفون لجمع الأموال ويستخدمونها في دعم سلطتهم ، ومن هنا يمكن القول إن السطحية كانت من أبرز خصائص الحكم العثماني ، وإن هذه الحكومة العثمانية ومن مسؤوليات السكان ، أما واجبات الدولة العثمانية فكانت مقتصرة على ما يلي :

1- تنظيم استثمار الثروة التي تعود إلى السلطان .
2- اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة هذه الثروة وحمايتها .
3- حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي وذلك بواسطة الجيش الذي يقوم بمهمة زيادة الثروة وحمايتها مثلما يحافظ على السلطان والدولة .

يلحظ في التاريخ العثماني أن أركان الدولة كما يقول كاتب جلبي المشهور بمؤلفه كشف الظنون أربعة وهم : العسكر والعلماء والتجار والرعية ، وه يقصد بالعلماء رجال الدين ، كما كان متعارفا عليه بين جميع الكتاب والمفكرين آنذاك ، أما الرعية فهم عوام الناس .